

كشكول الوساطة من أجل السلام

حياكة الفعل السياسي النسوي ٢

المساءلة والشرعية



الكاتبات: لورا ديفس، علا صالح

المراجعة: علا رمضان

تصميم الجرافيك: علي مصطفى

توثيق الملتقى : ميجان باربرا

بدائل ٢٠٢٤ برلين ، ألمانيا. كل الحقوق محفوظة. لا تجوز طباعة أي أجزاء من هذا المنشور أو إعادة إنتاجها أو استخدامها بأي شكل أو بأي وسيلة دون إذن كتابي مسبق من بدائل

بدائل هي منظمة غير حكومية، تأسست في عام ٢٠١٣. تتبنى النهج الحقوقي في عملها. تتمثل رسالتنا في تبني العدالة التحويلية كأساس لسلام حقيقي ومستدام في سوريا. من خلال دعم البدائل المملوكة محلياً، نسعى إلى دعم نطاق وتأثير العمل المدني التضميني على مستوى القاعدة الشعبية وصولاً إلى الحقيقة والفهم الشاملين داخل السياق السوري وحوله

تم دعم هذا البحث من قبل صندوق المرأة للسلام والشؤون الإنسانية (WPHF) ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية (WILPF). المسؤولية عن المحتوى تقع بالكامل على المنشئ لا تشارك WILPF أو WPHF بالضرورة الآراء والتفسيرات الواردة في هذا المنتج



١. خلفية ٥
٢. المساءلة في عمليات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للوساطة من أجل السلام ٧
 - ٢,١ مفهوم الاتحاد الأوروبي للوساطة من أجل السلام ٧
 - ٢,٢ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للوساطة الفعالة ١٢
 - ٢,٣ أسئلة لتعزيز المساءلة والشرعية في وساطات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ١٥
- المساءلة ١٥
- الشرعية ١٦
٣. المشاركة الكاملة وإشراك ذواتنا الإبداعية ١٨
٤. إعادة تخيل وساطة من أجل السلامة في سوريا ٢١
٥. الخاتمة ٢٥



١. خلفية

في وقت ما زالت فيه مقاربات التضمين في الوساطة الدولية من أجل السلام عاجزةً عن تقديم فهم يمكن الفئات المقصاة «عادةً» من المساهمة والتأثير في عملية صنع السلام، يصبح تمويل ودعم مساحات تفكير مستقلة بعيد عن إملاء أجندات مسبقة أمراً حتمياً لهذه الفئات، كي تتمكن من إيصال أفكارها ورؤاها بما يتجاوز هيمنة الفضاءات الذكورية المتمحورة حول مركزية الدولة. يزيد هذا من مستوى مشاركة الفئات المقصاة، كما يتيح المجال أمام أفكار جديدة للظهور مع الوقت. عادةً، يُنظر إلى سياق الطوارئ على أنه أمر يتطلب استجابات قصيرة الأمد أو سريعة لتلبية احتياج فوري. ينطبق هذا على السياقات الإغاثية سيناريوهات إنقاذ الحياة غير أن الوساطة من أجل السلام غالباً ما تتم على امتداد فترة زمنية طويلة قد تصل أحياناً إلى عدة عقود. بناءً على ذلك، تستدعي الاستجابة إلى إلحاح مواجهة التحديات الماثلة في عملية الوساطة من أجل السلام استثماراً صبوراً في المقاربات التحويلية. يشكل إدراك [صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني](#) لأهمية دعم «مساحات التفكير» للنساء، باعتبارها قوة تغيير تساهم في إحلال سلام دائم في سوريا، نموذجاً مهماً يمكن للجهات المانحة الأخرى أن تحذو حذوه، لتمكين ظهور أساليب تفكير جديدة، نحن بأمس الحاجة إليها، في بناء السلام واستدامته

بدأ عقد ملتقيات إعادة تخيل العمل السياسي النسوي عام ٢٠٢٢، حين استجابت «بدائل» إلى ضرورة تحريك المخيلة السياسية الجامدة (محلياً ودولياً) إزاء سوريا، عبر إنشاء مساحات للتفكير وإعادة التخييل للقوى النسوية الفاعلة سياسياً ومدنياً في سوريا لتغيير المقاربات المكررة للسلام والعمليات السياسية في هذا السياق

«إعادة التخييل» ليس مفهوماً جديداً أو فريداً في مساعي بناء السلام. إلا أن مقاربتنا تركز على مساءلة القيود الذكورية والاستعمارية الموجودة مسبقاً، والتي شكلت أسلوب تفكيرنا في العمل السياسي والوساطة من أجل السلام، وطريقتنا في إنجازهما وصياغة مفاهيمهما. أساس تصميم هذا الملتقى هو إقامة مساحة مُصمّمة بعناية غير إملائية ومنعتقة من ضغوط تحقيق نتائج سريعة غالباً ما تتحقق على حساب القيمة التحويلية للمساحة. بذلك، لا يسعى الملتقى على إشراك (المزيد من) النساء في عمليات معطلة أصلاً، بل يأشكّل هذه العمليات ويفكر بشكل مختلف في صياغة

مفاهيم الوساطة من أجل سلام تضيمني نسوي. تقوم هذه الملتقيات أيضاً بإيجاد وتحديد أسئلة جديدة، كما تسعى لإيجاد حلول لمواجهة التحديات المزمّنة في عمليات الوساطة من أجل السلام التضيمني وقادرة على تحقيق سلام تعددي مستدام في سوريا

يدعو كل ملتقى إلى المشاركة الكلية في المساحة باستخدام مزيج من التحليل والأنشطة البدنية أو الفنية. ركز الملتقى الأول على تحليل التضمين والتأثير في الفضاءات السياسية النسوية وعمليات الوساطة من أجل السلام في سوريا. وعالج التحديات المرتبطة بالشرعية، كما صاغ رؤية للإصلاح الراديكالي الذي يمكن من بناء سلام نسوي مستدام في سوريا

بوعي من نتائج الملتقى الأول، يركز الملتقى بنسخته الثانية على الشرعية والمساءلة باعتبارهما مسألتان لا يمكن تجنبهما في عمليات الوساطة من أجل السلام. يسير الملتقى الشرعية والمساءلة في مفهوم الاتحاد الأوروبي للوساطة من أجل السلام، وتوجهات الأمم المتحدة للوساطة الفعالة، نظراً للدور المحوري الذي تؤديه هاتان المؤسستان في سوريا^١ وفي الوساطة من أجل السلام عموماً

١ من الأمثلة على ذلك: [مكتب المبعوث الخاص للأمن العام في سوريا ودعم الاتحاد الأوروبي لغرفة دعم المجتمع المدني ومنصة النساء السوريات](#).

٢. المساءلة في عمليات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للوساطة من أجل السلام

٢،١ مفهوم الاتحاد الأوروبي للوساطة من أجل السلام

تستند مشاركة الاتحاد الأوروبي في الوساطة من أجل السلام إلى مفهوم الاتحاد الأوروبي للوساطة، الذي صادق عليه مجلس الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٢٠ (وهو بالتالي قانون ملزم). كما يتبع الاتحاد الأوروبي توجيهات وساطة الاتحاد الأوروبي من أجل السلام، التي صودق عليها عام ٢٠٢٠ أيضاً، وهي وثيقة داخلية لدائرة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي (EEAS). يمكن، إذاً، اعتبار «المفهوم» إطاراً قانونياً تتم ضمنه عمليات الوساطة التي يقودها أو يدعمها الاتحاد الأوروبي، في حين تشبه التوجيهات دليلاً عملياً لتنفيذها

ويتمثل الهدف من مفهوم الوساطة في تعزيز دور الاتحاد الأوروبي الرائد في الوساطة من أجل السلام والوقاية من النزاعات وبناء السلام، ضمن منظومة تعددية (تشكل الأمم المتحدة مركزها الأساسي). لا يشارك الاتحاد الأوروبي عموماً في الوساطة من دون الأمم المتحدة أو هيئة إقليمية أخرى

يعتبر الاتحاد الأوروبي نفسه قوة فاعلة قيمة، وإن كان يُقرّ بضرورة «البراغماتية المبدئية» في بعض الحالات. ينص المفهوم على أن مصالح الاتحاد الأوروبي متوافقة مع الوقاية من النزاعات ومع الوساطة، ولكن معظم المراقبين يشككون في ذلك

يفضل الاتحاد الأوروبي الوساطة متعددة المسارات، وإن كان المسار الأول، وهو الدبلوماسية على أعلى مستوى ضمن دائرة العمل الخارجي، هو الذي يحظى بالتركيز الأكبر من الناحية العملية. وتقدم المفوضية الأوروبية دعماً (مالياً) كبيراً لمبادرات المسارين الثاني والثالث

يلتزم الاتحاد الأوروبي بالتضمين باعتباره عرفاً يوجه المشاركة، وهدفاً من أهداف الوساطة على حد سواء. ويرى الاتحاد الأوروبي دوره في الربط بين المسارات، وهو قادر على فعل ذلك من دون

شك، وإن كان هذا لا يتحقق بشكل كامل. ينص المفهوم أيضاً على التزام الاتحاد الأوروبي بالمقاربات التي تركز على الأفراد والدعم النفسي وإتاحة المجال أمام المجتمع المدني وحمايته. وتجدر الإشارة إلى أن التضمين الجندري ليس مذكوراً في هذا القسم، ولا يُذكر إلا في نص «مبدأ الوساطة» التاسع، بما يقترح أن التضمين الجندري، بالنسبة للاتحاد الأوروبي، مختلف وأقل أهمية من «التضمين» بشكله الأوسع

تتم وساطة الاتحاد الأوروبي في سياق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ومن المهم الملاحظة أن سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية ليست دائماً موحدة، ويتغير مدى اشتراك الدول الأوروبية فيها حسب السياق. تُصنّع السياسة الخارجية عبر اتفاقيات بين الدول الأعضاء، وحيث لا توجد اتفاقية، تقتصر السياسة الخارجية الموحدة على تصريحات حول القِيَم. ليس للاتحاد الأوروبي بذاته سلطة على السياسة الخارجية للدول الأعضاء، وفي بعض الحالات، أقصى ما يمكن للاتحاد الأوروبي التطلع إليه هو التنسيق بين الدول الأعضاء. بذلك، يكون الاتساق في أهداف السياسة الخارجية طموحاً صعب التحقيق في بعض الحالات

تتم وساطة الاتحاد الأوروبي أيضاً ضمن مقاربة الاتحاد الأوروبي الشاملة للنزاعات والأزمات، ما يعني ضرورة التنسيق والاتساق، من حيث المبدأ على الأقل، بين أدوات الاتحاد الأوروبي المتاحة في سياق ما (مثل مساعدات التنمية والمهام الأمنية والسياسات الدفاعية المشتركة)، ليكون ممكناً دعم نتائج السلام بسرعة بالمساعدات المالية الضرورية (على سبيل المثال)

ثمة مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي التي يمكن أن تشارك في مواجهة نزاع ما، مثل

- المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين والسفراء وغيرهم
- فريق دعم الوساطة في دائرة العمل الخارجي
- الوسطاء في دائرة العمل الخارجي
- وفد الاتحاد الأوروبي وفريق المقرر الرئيسي
- الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني
- مشروع الموارد الأوروبية لدعم الوساطة / مجتمع ممارسة الوساطة التابع للاتحاد الأوروبي

تماشياً مع التزامه بالتعددية، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لشراكته مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجهات إقليمية أخرى، بالإضافة إلى المجتمع المدني (وإن كانت جودة الشراكات متفاوتة)

يلتزم الاتحاد الأوروبي أيضاً بالحساسية للنزاع في الوساطة، بما يشمل تقييم ما إذا كان عدم الانخراط ملائماً، ويبني مقارنته للوساطة على أعراف ومعايير حقوق الإنسان، بما فيها العدالة الانتقالية

يشير «مبدأ الوساطة» التاسع في المفهوم إلى المساواة الجندرية وتمكين المرأة. رغم إصدار العديد من السياسات المتعلقة بهاتين المسألتين (مثل [مقاربة الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية للقضايا المرأة والسلام والأمن](#) (٢٠١٨) و [خطة العمل الجندرية](#) (٣)، لا تحظى المساواة الجندرية بموقع محوري في مفهوم الوساطة، وليست من موضوعاته الأساسية

يلتزم المفهوم أيضاً بمراعاة المناخ والموارد الطبيعية والإرث الثقافي في الوساطة.

أخيراً، ينص المفهوم على الالتزام بمقاربة قائمة على الأدلة، ومنها حلقات الملاحظات والتعليقات والإحاطات والتقييمات (غير العلنية)، وهو ما يُفترض أن يرفع من مستوى وفعالية المساءلة في عمليات الاتحاد الأوروبي للوساطة

المساءلة والشرعية

يشار إلى المساءلة في المفهوم بشكل موجز، في حين تتضمن المبادئ التوجيهية القليل من التفاصيل

تهدف المراقبة والتقييم (تقييم الأثر) إلى تعزيز المساءلة والتعلم. لدى تقييم الوساطة، إذ لا يكفي الاعتماد على المقاييس الكمية. يجب أن يتم التركيز على تقييمات مرتبطة بالسياق وقادرة على تلخيص العملية. ويعود هذا إلى تعقيد معظم النزاعات المعاصرة، وهو ما يزيد صعوبة إنشاء صلة بين مبادرة وساطة محددة وتطور الموقف. (ص ١١)

يضع المفهوم، إذًا، فكرة محدودة للمساءلة في سياق المراقبة والتقييم. توجد بضعة تقييمات علنية ومنهجية لعمليات الوساطة التي أجراها الاتحاد الأوروبي (أي بنية تحتية محدودة)، ولكن يمكن أن تتاح فرص أخرى للجهات الفاعلة، ومنها المجتمع المدني، لطرح أسئلة على الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي حول العملية، بما يشكل بداية لمساءلة الاتحاد الأوروبي على مشاركته في عمليات الوساطة، والتفكير في كيفية تحسين مساءلة الجهات الفاعلة الأخرى

قد يساهم طرح أسئلة حول العملية بالإضافة إلى القضايا المطروحة في مشاورات أوسع نطاقاً، بما يشمل المناقشات غير الرسمية، في حدوث تحول سلوكي تجاه الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي للتفكير في مشاركتها وشرحها لأصحاب المصلحة، مثل المجتمع المدني الذي تقوده النساء

وكما ذكرنا في بداية هذا القسم، فإن المفهوم هو إطار ملزم قانوناً. ولكن، لا توجد آليات واضحة لأصحاب المصلحة الخارجيين لمساءلة مسؤولي الاتحاد الأوروبي في حال عدم الالتزام. لذا، يجب أن تعتمد المناصرة على الإقناع في الواقع

أما الشرعية، فلم تُذكر في المفهوم، وذكرتها في المبادئ التوجيهية في موضعين فقط. أولاً، في مناقشة التضمين و تفضيل الوساطة متعددة المسارات

استراتيجيات وساطة قادرة على دمج وجهات النظر المتنوعة لأطراف النزاع وغيرهم من أصحاب المصلحة، يخلق حس ملكية وطنية واسع مما يحسن من شرعية وأفاق سلام أكثر استدامة. (ص ١٢)

ويتضح هذا «عملياً»: «علاوة على ذلك، يمكن أن يكون الزعماء الدينيون والتقليديون حلفاء مهمين يمكنهم أداء دور أساسي في زيادة شرعية عملية السلام». (ص ١٣)

وثانياً في القسم الخاص بالمرأة والسلام والأمن: «يمكن لإشراك النساء في العملية أن يزيد من مظهر الشرعية والمصداقية لعملية السلام (ص ١٥)». وتجدر الملاحظة هنا أن إشراك النساء يمكن أن يزيد من مظهر الشرعية، في حين يزيد إشراك الزعماء التقليديين والدينيين (الناجمة زعامتهم عن بنى ذكورية بشكل أساسي) من الشرعية الفعلية للعملية

بالإضافة إلى هذا الوضع الإشكالي للنساء (جميعهن) باعتبارهن جهات فاعلة أقل شرعية، خاصة من الزعماء التقليديين والدينيين، تجدر الإشارة إلى أن المبادئ التوجيهية تأخذ في الاعتبار شرعية «عملية السلام» فقط بالنسبة للشعب، ولا تأخذ في اعتبارها شرعية (أو عدم شرعية) الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية، ولا المقترحات قيد المناقشة، ولا شرعية العملية أو النتائج محددة إزاء القوانين والأعراف والمعايير الدولية

بالنظر إلى أن الشرعية تُفهم بطريقة مجردة وضيقة، فمن الصعب تصور نقاط بدء ملموسة للنقاش: أولاً) الأشكال المختلفة للشرعية والعمل وثانياً) حقيقة أنه يمكن للجهات الفاعلة/ القضايا المختلفة أن تكون أكثر أو أقل شرعية من وجهة نظر أصحاب المصلحة المختلفين

ولكن، بما أن الشرعية محددة بوضوح (ضمن المبادئ التوجيهية على الأقل) باعتبارها هدف يطمح إليه الاتحاد الأوروبي في العمليات التي يشارك فيها، فإن فرص الاستشارات، بما يشمل الإحاطات مع ممثلي الاتحاد الأوروبي والمحادثات غير الرسمية بالإضافة إلى فرص الدعوة والتشاور الرسمية، يمكن أن تكون مفيدة كمدخل لطرح هذه الأسئلة

كذلك، يمكن أن توفر أجندة النساء والسلام والأمن فرصاً (محدودة) لبدء نقاش حول الشرعية.

٢،٢ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للوساطة الفعالة

طلبت الجمعية العمومية من الأمين العام أن يضع توجيهات لوساطة أكثر فعالية بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة المعنية. ودعا قرار الجمعية العمومية رقم ٢٨٣/٦٥، الصادر في حزيران/يونيو ٢٠١٢، والمُقرّ بالإجماع، تحت عنوان «تعزيز دور الوساطة في التسوية السلمية للنزاعات ومنع نشوب النزاعات وحلها»، الجهات الفاعلة الرئيسية إلى تطوير قدراتها في مجال الوساطة. ولذلك، تهدف المبادئ التوجيهية إلى إثراء تصميم وإدارة عمليات الوساطة. وهي بمثابة مورد (غير مستنفد) للوسطاء والدول والجهات الفاعلة الأخرى التي تدعم جهود الوساطة بما فيها المجتمع المدني. على هذا النحو، تعترف التوجيهات بحدودها وتسعى إلى معالجة القضايا الرئيسية من خلال ثماني ركائز للوساطة: الاستعداد، والموافقة، والحياد، والتضمين، والملكية الوطنية، والقانون الدولي والأطر المعيارية، واتساق جهد الوساطة وتنسيقه وتكاملته، واتفاقيات السلام الجيدة

تُعرّف المبادئ التوجيهية الوساطة كما يلي: «الوساطة هي عملية يقوم بموجها طرف خارجي بمساعدة طرفين أو أكثر، بموافقة الأطراف، على منع النزاع أو إدارته أو حله من خلال مساعدتهم على تطوير اتفاقيات مقبولة لجميع الأطراف. الوساطة هي مسعى طوعي لموافقة الأطراف فيه أهمية بالغة لعملية قابلة للتنفيذ ونتيجة مستدامة». التوجيهات واضحة بشأن الحاجة إلى مراعاة أسباب وديناميكيات الصراع وكذلك احتياجات المجتمع الأوسع والبيئات الإقليمية والدولية. وتقر الإرشادات أيضاً بالتأثيرات المتولدة من وجود عملية الوساطة بحد ذاتها على توازن القوى والحسابات السياسية داخل وبين المجموعات المختلفة

إجمالاً، ذُكرت النساء في المبادئ التوجيهية تسع مرات، مرتين منها في تقديم ركيزتين هما (التضمين، والقانون الدولي والأطر المعيارية)، وسبع مرات في النقاط التوجيهية للركيزتين المذكورتين أعلاه بالإضافة إلى كل من ركائز الاستعداد والموافقة واتفاقيات السلام الجيدة

ضمن ركيزة التضمين، يتم الاعتراف بالقيادات النسائية والمجموعات النسائية «لفعاليتهما» في صنع السلام على مستوى المجتمع. ويُشجّع الوسطاء على ربط تلك المساعي بعملية الوساطة «رفيعة المستوى» وإجراء مشاورات منظمة ومنهجية مع المجموعات النسائية. وتشير المبادئ التوجيهية إلى أن هذا سيسمح بمشاركة مؤثرة للنساء ويشجع الوسطاء على بذل مساعٍ خاصة لإشراك النساء في عملية الوساطة، وتشجيع أطراف النزاع على إشراك النساء في الوفود. يمكن المحاجة هنا أن هذا

مؤشر على إلى أن إشراك النساء قدم كفكرة لاحقة وهامشية في منطق تصميم عملية الوساطة بدلاً من أن ينظر للنساء كعنصر أساسي في عمليات وساطة السلام ولا بد أن يكنّ في صلب منطق تصميم هذه العمليات

ضمن ركيزة الاستعداد، هناك إشارة واحدة إلى النساء، وهي تشجيع الوسيط/ة على إشراك النساء في فريق الوساطة ليكون الفريق قدوة، وإن خلا النص من إشارة إلى توازن المناصب في المستويات العليا^٢ (من ٢٥ إلى ٢٧). إضافةً إلى إشارة أخرى لضرورة فهم أعضاء الفريق كافة للأبعاد الجندرية في مجال عملهم

تتضمن ركيزة الموافقة إشارة خجولة إلى النساء ضمن التواصل مع الجهات الفاعلة والمؤسسات المحلية والمجتمعية

وتشير ركيزة القانون الدولي والأطر المعيارية إلى التوقعات المعيارية بشأن تمكين النساء ومشاركتها في عمليات الوساطة، من دون إشارة صريحة إلى أجندة النساء والسلام والأمن أو أجندة الشباب والسلام والأمن، على الرغم من افتراض ذلك ضمناً. يوضح هذا البند حدود الوسيط/ة الذي يجب ألا يؤيد اتفاقيات السلام التي تنص على العفو عن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، مثل العنف الجنسي والعنف الجندري

أخيراً، تؤكد ركيزة اتفاقيات السلام الجيدة على ضرورة التعبير عن الأبعاد الجندرية لجميع القضايا، لأن الاتفاقيات المحايدة جندرياً تضرّ بعافية وأمن واحتياجات النساء

ولا تتطرق المبادئ التوجيهية إلى المسألة ضمن عملية الوساطة، بل يقتصر ذلك على بضع إشارات إلى المراقبة والتقييم أو التقييم الداخلي بهدف «تعزيز فرص النجاح والحد من أخطاء الوسيط/ة» فقط

أما الشرعية، فقد ذكرت أربع مرات. في الأولى تم التحذير من افتراض أن أطراف النزاع تتمتع بالشرعية لدى الجمهور الأوسع أو تمثله. والمرات الثلاث الأخرى تتعلق بما يمكن أن يزيد من شرعية عمليات واتفاقيات السلام، بشكل أساسي أن المجتمع المدني يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في زيادة شرعية عملية السلام، وأن الاتساق مع القانون والأعراف الداخلية يساهم في تعزيز شرعية

^٢ يبقى التفاوت على مناصب المستوى العالي والمتوسط، لاسيما في المواقع التي لا تضم مقرات، وفق تقرير مجلس الأمن الدولي ٢٠٦/٧٨/A.

العملية، كما أن التضمين يزيد من شرعية اتفاقيات السلام. أثناء عرض هذه النقطة، أعربت المشاركات في الملتقى أيضاً عن قلق بشأن تدني الثقة الحالية بالأدوات الدولية، نظراً للاستخدام والتطبيق الانتقائي لتلك الأدوات حسب المصالح الجيوسياسية للدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن وحلفائها

عموماً، الإشارات إلى النساء ودورهن اختزلت في إشراك وظيفي، أو كمحط للحماية، وفي أحسن الأحوال، أشير إلى دور النساء الاستشاري. حقيقةً، تقصّر المبادئ التوجيهية في الإقرار باستقلالية القرار السياسي للنساء ودورهن في تشكيل عملية الوساطة

مع ذلك، توفر قمة المستقبل المزمع عقدها فرصة جديدة لإعادة توجيه النقاش حول القيادة النسائية ومشاركتهن الفعالة في الوساطة من أجل السلام على كافة المستويات، حيث تعيد المسودة . من [المعاهدة للمستقبل](#) الالتزام بأجندة النساء والسلام والأمن، وإعلان ومنصة بكن للعمل، وأجندة ٢٠٣٠، والمساواة الجندرية عموماً. وتؤكد المسودة أنه من دون «مشاركة النساء الكاملة والمتساوية والفعالة في صنع قرارات السلام والأمن. وحصول النساء على حقوقهن كاملةً، لا يمكن تحقيق السلام والحفاظ عليه». (ص ٩)

٢,٣ أسئلة يمكن البحث فيها لتعزيز المساءلة والشرعية في وساطات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة

«يجب ألا يتمحور تصميم العملية حولي، بل يجب أن يكون بمشاركتي» - علا رمضان،
مديرة «بدائل»

رأت المشاركات في الملتقى أن الشفافية والمساءلة والشرعية عناصر يعزز أحدها الآخر. ومن الأسئلة التي نجمت عن النقاش

«ما هو المستوى الكافي من الشفافية والمساءلة والشرعية؟ ومن يحدده؟»

استناداً إلى نقاشات الملتقى، فيما يلي بعض الأسئلة التي يمكن بحثها لتعزيز المساءلة والشرعية في الوساطة من أجل السلام

المساءلة

توصى جهات و فرق الوساطة على مراعاة الأسئلة التالية:

- هل يتقبل فريق الوساطة وجهات النظر المختلفة، بما يشمل وجهات النظر حول تصميم وإجراءات عملية الوساطة، من النساء وجهات المجتمع المدني؟
- هل تم تحديد قضايا المساءلة وشرحها لفريق الوساطة والأطراف المشاركة في العملية بشكل واضح؟
- هل توجد آليات لحماية النساء وجهات المجتمع المدني من الإقصاء «العقابي»؟
- هل تتوفر معلومات علنية حول العملية وآليات التضمين فيها، ويسهل وصول الجمهور إليها؟ [موقع إلكتروني خاص، نشرة أسبوعية، حسابات على شبكات التواصل الاجتماعي، إلخ]

- هل يعرف المشاركون/ات في العملية مداخل المسألة فيها، وهل لدى المعنيين إمكانية لطرح أسئلة حول المسألة من دون خوف؟
- هل هناك آليات لتلقي التغذية الراجعة والاستجابة لها واتخاذ إجراءات بناءً عليها؟

الشرعية

«شرعية العملية تبدأ من المشاركة في تصميمها» – مشاركة في الملتقى

توصى جهات و فرق الوساطة على بحث الأسئلة التالية:

- إلى أي مدى تشارك الجهات الفاعلة المذكورة في مفهوم الاتحاد الأوروبي والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة في تصميم العملية، وهل تشعر بأنها تشارك بالفعل، سواء عبر المشاورة أم ورشات التصميم؟
- هل يتم توثيق وشرح العملية وتطوراتها داخلياً، وبالقدر الكافي خارجياً؟
- هل تتضمن العملية آليات لتسجيل الذاكرة المؤسسية؟
- قد تحظى الجهات الفاعلة في الوساطة من أجل السلام مستويات متفاوتة من الشرعية، ولكن يجب أن تتحلّى العملية ذاتها بالشرعية من وجهة نظر الرأي العام. هل مصادر الشرعية لعملية الوساطة واضحة لفريق الوساطة، وهل لدى الفريق الموارد الكافية لمواجهة التحديات المرتبطة بشرعية العملية؟
- كيف يستجيب تصميم العملية لادعاءات «الشرعية» التي تستخدم ذريعة لإقصاء بعض

الفئات (النساء، الشباب، الضحايا، إلخ)؟

- هل تفسح التغييرات في سياق النزاع مجالاً لجهات فاعلة جديدة ذات شرعية؟ كيف تمكّن العملية مشاركة هذه الجهات؟



٣. المشاركة الكاملة وإشراك ذواتنا الإبداعية

الأساليب الإبداعية طريقة مثمرة للمشاركة الكاملة والعميقة في المتنق. وخلافاً للأجزاء الأخرى من المتنق، لم يكن الهدف من الكشكول تمثيل الواقع (بما فيه تطلعات المشاركات) بشكل دقيق، بل توسيع وتعميق تفكيرنا من خلال الجمع بين العناصر الموجودة بطرق جديدة للخروج بمعنى أعمق. وللأساليب الإبداعية تأثير خاص في التقاط الحقائق الاجتماعية والسياسية التي تتجنب التمثيل الذي لا لبس فيه، وخاصة النسخة العاطفية والمجسدة والحسية منها. الأساليب الإبداعية – مثل فن النسيج – هي وسيلة لتمكين الممارسة النسوية والمشاركة الكاملة في فضاء نسوي

يتمتع فن النسيج، الذي تم رفضه منذ فترة طويلة باعتباره «حرفة» وليس «فنًا»، بتاريخ طويل في العديد من ثقافات رواية القصص. يمكن أن تكون المنسوجات حميمية للغاية، فنحن نرتدي المنسوجات على أجسادنا كل يوم. ومن المعروف أن النشاط اليدوي، كالخريشة، على سبيل المثال، يساعد على التركيز، وللنساء تاريخ طويل في إنشاء مساحات لمناقشة الأخبار أثناء العمل بشكل فردي أو جماعي مع المنسوجات. في الآونة الأخيرة، أصبح فن النسيج وسيلة للتعبير المناهض يقوم به الأشخاص المهمشين في جميع أنحاء العالم

إلا أن لفن النسيج وصناعة النسيج علاقة معقدة بالتححر. على سبيل المثال، كان يُنظر إلى التطريز على أنه وسيلة لإبقاء المرأة وديعة وخاضعة لعدة قرون، فالتطريز يغير ويقيد المطرز بطريقة لا يمكن للرسم أن يسببها للرسمين. بالنسبة لبعض النساء، ترتبط الحياكة، على وجه الخصوص، بالقوالب النمطية الجندرية والطبقية المسيئة، وهو ما شكل تحدياً. ترتبط صناعة النسيج ارتباطاً وثيقاً بالاستعمار والاستعمار الجديد، ويستمر استغلال عمال النسيج، ومعظمهم من النساء، حتى يومنا هذا. تملأ المنسوجات مدافن النفايات وتُعد الأزياء التي يتم التخلص منها مساهماً رئيسياً في أزمة المناخ

غالباً ما تُرفض العمليات الإبداعية في سياق صنع السلام وبناء السلام بسبب اعتبارها هامشية، ولكن هناك ممارسة ناشئة لدمج فن النسيج في بناء السلام. وعلى النقيض من النصب التذكارية الكبرى المهيمنة للتزاعات والسلام، يوفر النسيج وسيلة أكثر مرونة وملموسة وأكثر قابلية للنقل، وهي وسيلة مفتوحة للغموض والتنوع في رواية أكثر تضميناً، وربما أيضاً تغييرية

العملية

طُلب من كل مشاركة إحضار قطعة صغيرة من القماش تحمل بعض المعنى بالنسبة لها، مثل الملابس المعاد تدويرها أو المنسوجات المنزلية على سبيل المثال. قُدم التمرين وطُلب من المشاركات التعبير عن استقلاليتهم أو قوتهم كنساء، باستخدام الطلاء والخيوط والأقلام، بأي شكل من أشكال العلامات على قماشة كل منهن

في الجلسة الأولى، كُلفت المشاركات بالعمل على الأقمشة. ورغم أنه لم يُطلب منهن صراحة البقاء في الغرفة، إلا أنهن لم يغادرن. عملت المجموعة بشكل جماعي على القطع الفردية. قيل للمشاركات أيضاً أن بإمكانهن مواصلة العمل على الأقمشة خلال المراحل الأخرى من البرنامج، وهو ما فعلته كثيرات (لدرجة أنه في بعض تمارين الكتابة السريعة، طُلب منهن وضع الأقمشة جانباً)

وفي نهاية الملتقى، دُعيت المشاركات لتعليق الأقمشة على قطعة قطن عادية معاد تدويرها، وهي لوحة المشروع، وثبيتها في مكانها. كان الشرط الوحيد هو أنه لا يمكن لأي قطعة أن تغطي قطعة أخرى. ثم طُلب من المشاركات التحدث عن العملية والنتيجة

أفكار حول العملية

شاركت جميع المشاركات في التمرين، حتى اللواتي قلن إنهن لم يستمتعن به. واصلت المشاركات العمل خلال الاستراحات وفي الجلسات الأخرى إلى درجة غير متوقعة

عندما فكرت المشاركات في تجاربهن، ذُكرت الموضوعات التالية:

- بالنسبة لكثيرات، ساعدهن العمل على التركيز (أحضرت بعضهن أعمالاً قماشية إضافية، مثل الكروشيه، في الجلسة التالية). وبعد تجاوز صعوبة البداية، ساعد عنصر اللعب في التمرين على إظهار العواطف وإلهام المشاركات على تصويرها. كانت بعض التعبيرات مجازية وبعضها مجردة.
- رأت بعض المشاركات أن تغيير معنى أمر من نوع «أذهبي للخياطة» ذو أثر كبير. وعزز ذلك مفهوم أن الممارسة اليومية فعل سياسي ومشاركة في صنع القرار، وأن صنع القرار ليس محصوراً في دوائر النخب.

- كانت هناك صلات كثيرة مع الذاكرة، بالنسبة للبعض، أعاد التمرين ذكريات (طفولة) مرتبطة بالعلاقة بين الأم وابنتها.
- العمل نفسه سيبقى في الذاكرة، وبذلك سيكون محفزاً للذاكرة للمناقشات الأوسع في الملتقى.
- كان العمل على الأقمشة وسيلة جيدة لكسر الجليد، وساهم في بناء حس المجموعة بين المشاركات، حيث قالت مشاركات كثيرات إنهن كُنَّ يعتقدن أنهن لا يعرفن شيئاً عن الحياكة، ووجدن فيها متنفساً إبداعياً مُرضياً، ولم تجلب أخريات قماشاً معهن، فساعدت المشاركات زميلاتهن في الخياطة، وبمشاركة الأقمشة.
- عملت بعض المشاركات جماعياً على قطع مُفردة، في حين وسّعت أخريات الفكرة ومارسن تقليداً بلف الأمنيات بالأقمشة وعلقنها على العمل النهائي.



٤. إعادة تخيل وساطة من أجل السلام أكثر شرعية وخضوعاً للمساءلة في سوريا

تمرين إعادة التخيّل هو تنويع للنقاش الذي استمر ليومين، ويستند إلى التحليل المفاهيمي للموضوعات والمقاربات الأساسية للوساطة من أجل السلام، ونتيجة لتصور حالة طوباوية وجمع مكوناتها ونقلها إلى الواقع، بما يشمل العمل الفوري الذي يمكن أن تجريه التجمعات النسوية من موقعها الحالي لتحقيق بعض عناصر هذه الرؤية

هذا القسم هو دعوة إلى الجهات الفاعلة في سوريا للمشاركة في إعادة تخيل مقاربات الوساطة من أجل السلام في سوريا، بوعي من خبرات الجهات النسوية السورية الفاعلة سياسياً

فسيفساء من العمليات الأفقية

أعادت المشاركات في الملتقى تخيل عملية وساطة من أجل السلام في سوريا أكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر شرعية، وشهّنها بفسيفساء من العمليات الأفقية على شكل عملية متعددة المسارات، يكمل بعضها بعضاً، بحيث تكون كل مساحة وعملية هي قطعة من الفسيفساء، عوضاً عن تراكم هرمي من المسارات

فريق الوساطة

تؤكد المشاركات أن هذه الرؤية تستدعي وجود مجموعة من الوسطاء/الوسيطات يعملون معاً بدلاً من «عرض» وسيط واحد (أو مكتب وسيط)، وعلى أن يكون أفراد هذه المجموعة من خلفيات وخبرات مختلفة ذات صلة بقضايا النزاع وسياقه. بذلك، يصبح عمل المجموعة متكاملًا، ويبني كل فرد علاقة مع الأطراف لإيجاد هدف مشترك أو أرضية مشتركة. يجب أن يكون لمجموعة الوسطاء مساحة مناقشة خاصة للتنسيق والتوصل إلى عملية متكاملة بين المسارات المختلفة. تضم المجموعة وسطاء ووسيطات دوليين ومحليين يقومون بعمليات وساطة وتشاور مختلفة مع أطراف النزاع وأصحاب المصلحة. وهذا يضمن عدم عرقلة أية عملية مركزية للمساعي الأخرى، إذ لا توجد قطعة مركزية في الفسيفساء، بل نقطة بداية

جهة الوساطة

تدرك المشاركات التحديات العديدة الماثلة في وجه عملية الوساطة الأممية الحالية ونماذج التضمين فيها، ولكنهن يرين أن الأمم المتحدة هي الجهة الأمثل في منظومة تعددية تتحلّى بالقدر الكافي من الحياد

يجب على جهة الوساطة أن تكفل ما يلي:

- تعزيز استعداد المجتمع المدني وقدرته على صياغة خطة وطنية للسلام وتحويل النزاع في سوريا.
- إيلاء دور أكبر للوساطة الداخلية السورية، وبشكل خاص للنساء.
- إجراء مشاورات معمقة وشاملة حول أولويات تحويل النزاع في سوريا.
- الاعتراف بأهمية العمليات غير الرسمية والارتباط بها.
- إنشاء مساحات تضمينة للفئات المقصاة (مثل الشعب الكردي ومجموعات الضحايا والقتل النسوية السياسية المستقلة، إلخ).
- وضع آليات مراقبة وتواصل بين «قطع الفسفساء» / العمليات المختلفة.
- إدراك أهمية القيادة النسوية وإنشاء بيئة تشجع على القيادة النسوية لعملية الوساطة.
- خلق ثقافة مساءلة عبر نماذج من السلوكيات الملائمة للمساءلة (إتاحة المجال للإدلاء بالملاحظات وارتباطها بالمشاورات، والإجابة على الأسئلة التي يطرحها المجتمع المدني، وشرح مستوى الشفافية المتفق عليه للرأي العام، إلخ).
- التقييم المستمر لأولويات التفاوض في مشهد عسكري وسياسي سريع التغير.

وبالنسبة لضمان المساءلة في العملية، يركز التصور على تأسيس هيئة إشراف مستقلة تراقب مدى مساعي الوساطة من أجل السلام في سوريا للمساءلة. كما يدعو إلى عمل جماعي من المجتمع المدني وحلفائه المحليين لضمان خضوع عملية الوساطة للمساءلة، بما يشمل دور مجموعة دول أصدقاء سوريا، والتزامات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتضمين

تتخذ عملية الوساطة من أجل السلام شرعيتها من التكلفة وتفويض الصلاحيات وضمنان خدمة نتائج العملية للصالح العام. وتحذّر هذه الرؤية من وقوع المشاركين في عملية الوساطة في فخ منح الشرعية لعمليات لا تستحقها، ويدعو إلى تعليق المشاركة أو الانسحاب من عمليات كهذه كورقة ضغط لرفع مستوى الشرعية الحقيقية لعمليات الوساطة

من التصور إلى الواقع: ما الذي ستفعله النسويات؟

مع إدراك المشاركات أن هذه مسؤولية جماعية تقع على عاتق الجهات الفاعلة وطنياً ودولياً، فكرن في الإجراءات الفورية التي يمكن اتخاذها لترجمة الرؤية أعلاه، أو أجزاء منها، إلى واقع

ثقافة مساءلة وتضمين محلية

تعترم المشاركات، إلى جانب نسويات أخريات، بناء ثقافة مساءلة في مجالات نشاطهن وتجاه القاعدة التي يعملن من أجلها، لبناء ممارسة عامة من السلوك المسؤول، حيث تطرح القاعدة الأسئلة، وتتواصل من هن في موقع المسؤولية وتبادر بمشاركة المعلومات. وسيتضمن هذا السعي لإشراك الشباب، الذي أبعد نفسه عن السياسة بسبب العنف والقمع، واستخدام المساحات التشارورية الحالية في المجتمع المدني لإعداد النساء والشباب للتعبير عن أولوياتهم-ن ومطالبهم-ن

«إذا لم تكن لدي المعرفة الكافية، فلن أتمكن من المراقبة أو التقييم أو الرفض أو القبول بشكل قائم على المعرفة» - مشاركة في الملتقى

تعويض غياب الثقة

أشارت المشاركات إلى غياب الثقة العامة بالجهات السياسية الحالية، ويرين أن لديهن بالشراكة مع النساء القاعديات فرصة بدء نقاش حول مشروع وطني قادر على حشد الشعب حوله، في بيئة لا يُنظر (أو لا تُختبر) فيها إلى المؤسسات والبنى السياسية، وحتى بعض جهات المجتمع المدني، على أنها مستقلة أو تحمل مشروعاً وطنياً

مساحات تشمل الأصوات جميعاً ومتصلة كعُرف سائد

يتضح من تمرين التخيل الطوباوي الحاجة إلى تعدد المساحات التي تشمل الأصوات جميعاً، وإلى تعزيز الحوار بين هذه المساحات، حيث شعرت المشاركات أن هذا إجراء يمكن أن يبدأ من مساحات ناشئة مثل هذا الملتقى، وبالتواصل مع مساحات أخرى تعرفن إليها. يمكن للنسويات أن يغيرن العرف السائد ويضعن عرفاً جديداً، وتحويل المساحات التضمينية إلى عرف سائد ونموذج يجدر بالنسويات أن تحلّه النسويات في المساحات التي ينظمنها ويشاركن فيها

٥. الخاتمة

الشرعية افتراض أساسي للوساطة من أجل السلام، ولا ريب أن فكرة أن الشرعية هي «الأمر الصائب»، أيًا كان معنى ذلك، للجهات الفاعلة المشاركة أو الداعمة للعملية، حتى إذا كانت غير راضية عن العملية، أو شعرت بأن النتيجة ليست على المستوى المطلوب، هي فكرة أساسية لدى المشاركات والمشاركين في الوساطة. بذلك، يصبح كون الشرعية هي «الأمر الصائب» بديلاً يجب فحصه بدقة لمصطلح «الشرعية» وما يمكن أن يعنيه. وعادةً ما تُعدّل الشرعية أيضاً بشكل رجعي عندما تؤدي التسوية إلى توقف (مؤقت) لشكل من أشكال العنف (السياسي)، فوقف الأعمال العدائية يشرعن كل ما حدث من قبل

إلا أن الشرعية هي بالضرورة محل نزاع في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات، فالنزاعات ليست متجانسة، ورغم اعتراف الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المعلن بذلك في دعمها لعمليات الوساطة متعددة المسارات، يبدو أن هاتين الجهتين تفهمان الصلة بين العمليات متعددة المسارات والشرعية على أنها علاقة عمودية وأحادية الاتجاه، حيث يمنح المسار الثاني والثالث الشرعية للمسار الأول. لذلك، تحتاج العلاقة بين الشرعية والمسارات إعادة نظر جذرية. من وما هو «الشرعي»؟ ولمن؟ تتغير الإجابة على هذين السؤالين حسب كل مسار، وتتغير مع مرور الزمن أيضاً

لا بد من الاعتراف بما يجري من إقصاء الجهات الفاعلة المحلية والدولية للنساء باستمرار من عمليات السلام باسم «الشرعية»، وذلك بذريعة أن النساء يفتقرن إلى الشرعية في الساحة السياسية. لا يزال هذا الفهم الضيق والجزئي للشرعية، المرتبط بهيمنة المسار الأول، والذي يُستخدم لإنكار الشرعية التي تستمدّها المجموعات النسائية في سوريا من شرعية مطالبها ودعمها الاجتماعي^٣، سائداً من دون نقاش لدى الجهات الفاعلة الدولية

ثمة أيضاً جانب خارجي للشرعية، وفيما يولى بعض الاهتمام لكيفية التعامل مع المسائل المرتبطة بالقوانين والأعراف والمعايير الدولية، لا يُطرح السؤال حول مدى شرعية الجهات الفاعلة الخارجية

لدى تصور الشرعية في السياق السوري، أكدت المشاركات في الملتقى على أهمية التعددية والتنوع والتضمين. ويمكن فهم ذلك كسبيل لتقبل التعريفات المختلفة للشرعية وإدارتها، ولخلق مساحات يمكن لمبادئ الشرعية الشائعة أن تنشأ كأساس للمجموعات المتنازعة لإدارة النزاع بشكل لا

٣ للمزيد من الإيضاح، انظر: صالح، حياكة الفعل السياسي النسوي، ص ١٦، بدائل ٢٠٢٢.

عنفي، أو حتى بشكل بناء. ورأت المشاركات أن بناء الثقة من أهم ركائز ذلك، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة المساءلة

تُفهم «المساءلة» على نطاق واسع بأنها تضمين العدالة والمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان في عملية الوساطة وبناء السلام. ورغم الأهمية البالغة لذلك، غالباً ما تطغى المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان على الممارسات الداخلية للمساءلة في العملية، التي يمكن فهمها بأبسط صورة على أنها الحق في طرح الأسئلة وتلقي الإجابات، وإيضاح العملية ودور كل جهة فاعلة فيها. لا تحظى مساءلة عملية الوساطة، وهو محور تركيز هذا الملتقى، بالكثير من العناية في المبادئ التوجيهية الخاصة بالاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة

أكدت المشاركات على أهمية المساءلة لشرعية عمليات السلام، ولكن، لا توجد بنية تحتية لتمكين المساءلة بأي شكل (شبه علني) حقيقي. تربط مبادئ الاتحاد الأوروبية التوجيهية للوساطة المساءلة بالمراقبة والتقييم، ولكنها لا تضع آلية يمكن لأصحاب المصلحة من خلالها الوصول إلى هذه العمليات، أو حتى معرفة ما إذا كانت تُجرى أم لا

وبينت المشاركات كيف يمكن تحقيق المساءلة والشرعية في السياق السوري، وركزن في المقام الأول على ضرورة تفاعل الجهات الفاعلة في عمليات الوساطة مع قطاعات أوسع من المجتمع المدني والإصغاء إلى ملاحظاتها والاستفادة منها. من الإجابات الشائعة على هذه التوصية أن نجاح عمليات السلام يشترط السرية. ومن المرجح أن معظم عمليات التفاوض تستدعي وجود عناصر سرية، ولكن هذا غالباً ما يُعمّم على العملية كلها، ويخلق ثقافة من السرية حتى حول المسائل أو الأشخاص الذين لا يحتاجون إلى الحماية التي توفرها السرية لبعض المناقشات. تلحق ثقافة السرية من أجل السرية، التي تعمّ معظم عمليات السلام، ضرراً كبيراً بالسلام وإمكانياته، لأنها تعني أن ما تقوم به الجهات الفاعلية المشاركة في المسار الأول، بما فيها الجهات الخارجية، فوق المساءلة

تنزع ثقافة السرية هذه الشرعية عن الجهات الفاعلة وعن العملية، وتجعل من ربط المسارات، وهو طموح منصوص عليه في سياسات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، مستحيلاً. لأن الاتصال عمودي وأحادي الاتجاه، لا أفقي. وهذا يعني أن هذا الاتصال لا يتضمن ولا يدير ولا يتقبل التعريفات المركبة والمتناقضة للشرعية. ومن المرجح أن يؤدي هذا إلى تجذير النزاع المركزي، حول الشرعية والثقة، بالتسويات وفترات ما بعد التسويات، ويتعزز بتقاسم الغنيمة بين القوى

العسكرية (تقاسم السلطة) من دون الأخذ في الاعتبار التغيرات التي طرأت على النزاع، وبالتالي على الشرعية، مع مرور الزمن

يمثل غياب البنية التحتية لتمكين المساءلة، حتى على مستوى متواضع، تحدياً كبيراً في وجه السلام المستدام. وتتمتع الجهات الفاعلة الدولية التي تتدخل باعتبارها جهات خارجية في الوساطة من أجل السلام، ولاسيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بموقع فريد يؤهلها لتعزيز المساءلة والشرعية عبر إنشاء مساحات لمناقشة الآراء والملاحظات، وهو ما توصي به المشاركات في الملتقى. وتشمل هذه التوصيات محادثات دورية بين المجتمع المدني الشامل والجهات الفاعلة الأخرى في العملية، يمكن للمجتمع المدني خلالها طرح الأسئلة وتلقي إجابات حقيقية ذات معنى

ولمكافحة ثقافة السرية المفرطة، على الجهات الفاعلة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي زيادة أنشطتهم الإعلامية الاستراتيجية، بما يزيد المعلومات المتاحة للرأي العام، إلا فيما يخص التطورات الاستثنائية التي تستدعي السرية بالفعل. من شأن ذلك أن يرفع مستوى الشرعية والمساءلة في العمليات الجارية. وتوضح أهمية ذلك في عملية صياغة دستور جديد، على سبيل المثال، فمن شأن إشراك الشعب، بتنوعهم، أن يكون عنصراً محورياً في شرعية الدستور الجديد والمساءلة في العملية التي أدت إقراره وتنفيذه

